مجلس المستشارين
فريق العدالة والتنمية

الرباط في : 01/11/2019
رقم السؤال : 588 2

إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع : سؤال كتابي حول الضريبية الجديدة وتنزيل نظام الفاتورة الإلكترونية والإجراءات المتخذة لحماية التجار والمهنيين من تداعيات تفعيل هذه المستجدات

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد
السيد الوزير المحترم،
نص قانون المالية لسنة 2019، وبالضبط المادة 145 من المدونة العامة للضرائب، ضمن الفقرة الثالثة، على عدة إجراءات ضريبية جديدة همت رزمة من التدابير، من ضمنها تنزيل الفاتورة الإلكترونية.
ومنذ دخول مدونة الضرائب الجديدة هذه، حيز التنفيذ، تم الشروع في تفعيل مجموعة من الإجراءات، التي تتجلى أساسا في حجز السلع والبضائع عبر الطرقات في عدد من المدن، وفي المحلات التجارية عند أصحابها، الأمر الذي خلق نوعا من الإرباك للنشاط التجاري وقلقا لدى المهنيين، بل ويعتبره عدد من التجار على أنه تطبيق تعسفي ومجحف، خاصة أن مصالح الوزارة المعنية لم تفتح حوارا ونقاشا مع المهنيين لتحديد السبل الكفيلة بإنجاح هذا الإجراء وفق منهجية مرنة دون المساس بمصالحهم التجارية، وهو ما يساهم أحيانا في خلق حالة من الإحتقان الإجتماعي.
لهذا أسائلكم السيد الوزير المحترم عن :

- الإجراءات التي ستتخذونها بعد رفض عدد مهم من التجار والمهنيين لهذه التدابير والإجراءات الضريبية الجديدة؟
- كيفية تنزيل نظام الفاتورة الإلكترونية دون المساس بقطاع التجارة الداخلية الذي يعد العمود الفقري للاقتصاد الوطني؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

صاحب السؤال

نبيل الأندلوسي